

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر

د. شريط صلاح الدين أ. عزي خليفة

جامعة المسيلة

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل شروط تبني نظام مجلس العملة الذي يعتبر من أهم ترتيبات أنظمة الصرف الثابتة، وإسقاطها على خصائص الاقتصاد الجزائري لمعرفة إن كان يمكن تبنيه واعتباره أفضل بديل لنظام التعويم المدار في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر يمكن لها تبني نظام مجلس العملة خصوصاً في ظل وجود احتياطات صرف كبيرة ومديونية متدنية وتوازن في الميزانية العامة بفضل الفوائض المالية الكبيرة في صندوق ضبط الموارد.

أما في ما يخص الشروط غير المتحققة فإن مجلس العملة سوف يضع ضغطاً واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور تؤدي إلى تحقيقها، إذ من شأن إدخال نظام مجلس العملة أن يساهم في الانفتاح الاقتصادي وذلك من خلال جذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق مؤسسات وبنوك قوية وذلك من خلال الانضباط المالي الذي يفرضه هذا النظام من عدم تمويل العجز الحكومي أو المصرفي، كما يفرض الانضباط على الإنفاق الحكومي والإصدار النقدي مما يساهم في تقليص النفقات العامة وتخفيض مستويات الأسعار والتضخم، ويجنب أيضاً الصدمات الخارجية لأسعار النفط لأنه سوف يساهم في تنويع الصادرات، وذلك من خلال المصادقية التي سوف يفرضها هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: مجلس العملة، الأولرة الكاملة، مقرض الملاذ الأخير، المصادقية، الصدمات الخارجية، احتياطات الصرف.

Summary:

This paper aims to study and analyze the conditions for the adoption of the currency board regime which is one of the most important arrangements fixed exchange regimes, and drop it on the characteristics of the Algerian economy to see if it can be adopted and regarded as the best alternative to the managed float regime in Algeria, the study concluded that Algeria it he can adopting the currency board regime, especially in the presence a large exchange reserves and low debt and balance the budget in public thanks to the large financial surpluses in the resources controlling fund.

As for the conditions are not accruing, the currency board will put pressure actually on adopting similar policies to immediately lead to the achieve them, as would the introduction of the currency board regime that contributes to the opening of the economy through trade and foreign investment attracting, And creating strong institutions and banks through the financial discipline imposed by this system of not finance government deficits or bank, and discipline on government spending and monetary version imposes thus contributing to the reduction of public expenditures and reduce prices and inflation levels, and also avoids external shocks to oil prices because it will contribute to the diversification of exports, through the credibility that will impose this system.

Key words: Currency Board, Full Dollarization, Lender of Last Resort, Credibility, External Shocks, Foreign Exchange Reserves.

I. مقدمة:

بعد انتهاء العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف منذ حوالي أربعين عاماً، ومع تزايد التكامل في التجارة العالمية وأسواق رأس المال، أدى ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة وظهرت معها حلول جديدة لمسألة نظام الصرف الأفضل الذي يعمل على تعزيز أهداف التنمية في كل بلد، وأحد هذه الحلول نظام مجلس العملة، الذي يساهم في جذب المصادقية وتعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

الجزائر باعتبارها دولة انتقلت من نظام التثبيت إلى سلة عملات إلى نظام التعويم المدار لسعر صرفها مازالت تواجه الكثير من الصدمات الداخلية والخارجية، ابتداء من تدهور قيمة الدينار إلى أزمات انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تآكل

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

الاحتياطات، لهذا فقد أصبحت بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في نظام الصرف القائم وتغييره بنظام آخر يتماشى مع خصائص الاقتصاد الجزائري، وأحد هذه الأنظمة البديلة هو: نظام مجلس العملة.

سوف نقوم بتحليل هذا النظام ومن ثم إسقاط شروط تبنيه على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل الاقتصاد الجزائري يتوفر على شروط تبني نظام مجلس العملة؟.

لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: لا يتوفر الاقتصاد الجزائري على شروط تبني نظام مجلس العملة، من أجل اختبار هذه الفرضية فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل نظام مجلس العملة وشروط تبنيه ومقارنتها بالإحصائيات الاقتصادية ومن ثم تحليل النتائج واتخاذ القرار. من أجل تحليل نظام مجلس العملة وإسقاط شروط تبنيه على الاقتصاد الجزائري فلقد تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- مقاربات منهجية وعلمية حول نظام مجلس العملة Currency Board .

- إسقاط شروط تبني نظام مجلس العملة على الاقتصاد الجزائري.

II. مقاربات منهجية وعلمية حول نظام مجلس العملة:

أولاً- تعريف مجلس العملة:

مجلس العملة هو: " نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية؛ ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماماً بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية، كالرقابة النقدية والمقرض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الاستثنائية (التقديرية)، غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي، حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة " (1).

مجلس العملة هو: " المؤسسة التي تصدر العملات الورقية والمعدنية القابلة للتحويل إلى احتياطي Reserve العملة الأجنبية (أو السلع) أو إلى عملة الربط بسعر ثابت (على النقيض من المعدل المربوط) وبناء على الطلب، كما أنها لا تقبل الودائع. مجلس العملة يحتفظ باحتياطات ذات جودة عالية، والأوراق المالية ذات الفائدة المقومة بالعملة الاحتياطية (أو السلع). احتياطات مجلس العملة تساوي 100 % أو أكثر قليلاً من الأوراق والقطع النقدية في التداول، على النحو المنصوص عليها في القانون. مجلس العملة يولد الأرباح (رسوم سك العملات) من الفرق بين الفوائد المكتسبة على الأصول الاحتياطية، على حساب المحافظة على أوراق وعملة التداول (الخصوم). المجلس يضمن للحكومة أرباح تتجاوز ما تحتاجه لتغطية نفقاتها، والمحافظة على احتياطاتها عند المستوى المحدد من قبل القانون. مجلس العملة ليس لديه حرية التصرف في السياسة النقدية؛ قوى السوق وحدها تحدد عرض النقود، حيث يتم تعريف الكتلة النقدية The money supply بأنها تشمل حيازات الجمهور من العملات الورقية والمعدنية، بالإضافة إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي التجاري " (2).

ثانياً- تاريخ مجالس العملة:

مجلس العملة ليس مفهوماً جديداً؛ في الممارسات الدولية، ظهر للمرة الأولى في عام 1849 في جزيرة موريشيوس، ومع ذلك، فإن الأساس النظري لإنشاء مجلس العملة يمكن أن تعزى إلى ما يسمى مدرسة العملات التي سادت في المملكة المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر - في الواقع، إن مجالس العملة تستمد جذورها الفكرية من مفهوم معيار

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

الذهب -، مدرسة العملات دعت إلى أن الإفراط في طباعة النقود هو السبب الرئيسي للتضخم، ونتيجة لذلك يعتقدون أن جهة إصدار النقود يجب أن تحافظ على كمية مساوية من الذهب التي ينبغي أن تكون بمثابة منظم للكتلة النقدية في السوق، ونتيجة لهذا التأثير حصل بنك إنجلترا في عام 1844 على احتكار رسمي بشأن طبع النقود وعقد التزام بأن احتياطات الذهب تتوافق مع مبلغ النقد الموجود في التداول.

يمكن تقسيم تاريخ مجالس العملة إلى ثلاثة فترات متميزة: استمرت المرحلة الأولى لمدة مائة سنة (منتصف القرن 19 إلى منتصف القرن 20)، خلال هذه الفترة، أصبح مجلس العملة يحظى بقبول دولي كبير لإدارة السياسة النقدية، وخلال الفترة المذكورة سابقاً، فإن بعض البلدان - في الغالب المستعمرات البريطانية - ربطت عملاتها بالجنيه، مع التركيز على أهداف مختلفة، ولقد تم إنشاء أول مجلس عملة تقليدي حقيقي في عام 1913 في غرب إفريقيا، كان هناك دافعين لتأسيسها، أولها كان هناك رغبة في الاستقرار مع تحقيق رسوم سك العملات العملة في وقت واحد، والتي في مجلس العملة تمثل الفرق بين الفائدة على العملة الاحتياطية وتكاليف إصدار العملة المحلية. بعد ذلك، قررت العديد من المستعمرات البريطانية إنشاء مجالس العملة، مثل مجالس العملة في شرق إفريقيا، مجلس عملة إفريقيا الوسطى، ومجالس العملة في فلسطين والأردن والعراق، وهلم جرا، وكانت مجالس العملة مزدهرة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبقيت منتشرة بكثرة حتى عام 1950⁽³⁾.

في المرحلة الثانية التي تمتد من 1950 إلى أوائل 1990، ظهر أول مجلس عملة حديث في هونغ كونغ عام 1983 وذلك بعد فترة من عدم الاستقرار المتزايد في سوق الصرف الأجنبي⁽⁴⁾، لكن عموماً الاهتمام بهذا النظام تضاعف إلى حد كبير، وكانت الأسباب التي أدت إلى اختفاء وتلاشي مجالس العملة متعددة، ولكن يمكن إيجازها فيما يلي:⁽⁵⁾

- تأكيد المذهب الكييزي السائد في تلك الفترة على الدور الإيجابي للحكومة في خلق التوجهات الاقتصادية، ليطمحلها إنشاء وضبط البنوك المركزية كأولوية؛
 - نظراً لحقيقة أن مجالس العملة عادة ما كانت منشأة على الأراضي المحتلة في إطار مباشر أو غير مباشر من المملكة المتحدة؛ وبالتالي الرغبة في بنك مركزي مستقل فرضت باعتبارها واحداً من الجوانب الأساسية للاستقلال المكتسب حديثاً والانفصال عن الماضي الاستعماري؛
 - خلال صلاحية نظام بريتون وودز، أثبت الجنيه البريطاني أنه غير مستقر تماماً، وبالتالي مجالس العملة التي كانت مرتبطة بالجنيه فقدت مصداقيتها، مما أعطى السبب للحكومات في التخلي عنها لصالح البنوك المركزية.
- المرحلة الثالثة أو كما يطلق عليها مرحلة نهضة نظام مجلس العملة ظهرت في أوائل عام 1990، خلال هذه الفترة اعتمدت مجالس العملة من قبل الأرجنتين (1991-2001)، استونيا (1992-2011)، ليتوانيا (1994-2015)، بلغاريا (1997)، والبوسنة والهرسك (1997).

ولقد تم إنشاء نظام مجلس العملة في هذه الدول في الحالات التالية⁽⁶⁾:

- في البلدان الصغيرة ذات الخبرة المحدودة في مجال الإدارة النقدية أو ذات النظم المالية الضعيفة؛
- في أعقاب الأزمات الاقتصادية، وفقدان المصداقية في السياسات الاقتصادية (حالات الأرجنتين وهونغ كونغ)؛
- ودعماً لبرامج الاستقرار (حالات بلغاريا والبوسنة والهرسك)؛
- من أجل المساعدة في تسهيل الانتقال السلس (ليتوانيا واستونيا)؛

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

- نظراً لمواجهة ضغوطات المضاربة عند عدم وجود مصداقية في السياسات النقدية (وهذا موجود ولاسيما في البلدان التي خرجت من الأزمات ومرت بالتضخم، كما كان الحال في الأرجنتين وبلغاريا).

ثالثاً - مقابلة بين مجلس العملة والبنك المركزي:

مجلس العملة لا يشبه البنك المركزي Central Bank ، الفرق الأكثر أهمية بينهما هو أن مجلس العملة يحافظ على نسبة ثابتة من احتياطات الدعم في الأصول الخارجية، في حين أن الأخير لا يجب عليه الحفاظ على الاحتياطات (7).

والجدول رقم (1) يوضح الفروق الأساسية بين عمل مجلس العملة والبنك المركزي.

الجدول رقم (1): الفروق الأساسية بين عمل مجلس العملة والبنك المركزي

مجلس العملة	البنك المركزي
1 عادة ما تقدم العملات الورقية والمعدنية فقط	تقدم الأوراق والنقود المعدنية، والودائع
2 سعر صرف ثابت مع العملة الاحتياطية	مربوط أو سعر صرف عائم
3 100 في المئة من الاحتياطات الأجنبية	الاحتياطات الأجنبية متغيرة
4 تحويل كامل	تحويل محدود
5 السياسة النقدية تحكمها قواعد ثابتة	السياسة النقدية تقديرية
6 واضح ويمتاز بالشفافية	غامض ولا يمتاز بالشفافية
7 محمي من الضغوط السياسية	متعرض للضغوط السياسية (Politicized)
8 مصداقية عالية	مصداقية منخفضة
9 يكسب رسوم سك العملات من الفائدة فقط	يكسب رسوم سك العملات من الفائدة والتضخم
10 لا ينشئ عنه تضخم	يمكن أن ينشئ عنه تضخم
11 لا يمكن تمويل الإنفاق من قبل الحكومة المحلية	يمكن تمويل الإنفاق من قبل الحكومة المحلية
12 لا يتطلب أي " شروط مسبقة " للإصلاح النقدي	يتطلب " شروط مسبقة " للإصلاح النقدي
13 الإصلاح النقدي سريع	الإصلاح النقدي بطيء
14 عدد صغير من الموظفين	عدد كبير من الموظفين
15 ليس له دور مقرض الملاذ الأخير	مقرض الملاذ الأخير
16 لا ينظم البنوك التجارية	غالباً ما ينظم البنوك التجارية

Source: Steve H.HANKE, Lars JONUNG and Kurt SCHULER: Russian currency and finance: a currency board approach to reform, Routledge, London, 1993, P 6.

رابعاً - تقييم مجالس العملة:

قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي العمل بنظام مجلس العملة في بلد معين، يجب أن يكون هناك وعي كامل بمزايا وعيوب هذا النوع من الأنظمة، من أجل تجنب الآثار السلبية والحفاظ على الآثار الإيجابية المرجوة على الاقتصاد، التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- البساطة التشغيلية Operational Simplicity : إن من أهم مزايا مجلس العملة البساطة القصوى في التشغيل، إذ أنه بإمكان عشرة موظفين أو أقل تسيير مثل هذه المجالس (8)، ويقوم هؤلاء الموظفون بأداء وظيفتين: تبادل العملات الورقية والمعدنية المحلية مع عملة الاحتياط (والعكس بالعكس)، واستثمار أصولها في سندات العملة الاحتياطية عالية الجودة (9). هذه البساطة تسهل فهم القواعد التشغيلية ومراقبتها من قبل الجمهور العام، كما يلغي عملياً من نطاق التدخل الحكومي في السياسات النقدية وأسعار الصرف الأجنبية، وبالتالي يعزز مصداقية الربط الثابت (10).

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

- مجلس العملة يقضي على ارتفاع التضخم: التضخم يمكن أن يكون له آثار ضارة على الاقتصاد، فهو يعد من أسباب الأرباح المبالغة فيها وخلق تشويه في الميزانيات العمومية وحسابات الدخل لدى المؤسسات المالية؛ واحدة من الحجج الرئيسية لمجلس العملة هي أنها تميل إلى تقديم انخفاض معدلات التضخم، ويبدو هذا السجل المنخفض للتضخم يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض التوقعات التضخمية التي تعكس درجة عالية من الثقة في هذا النظام؛ أيضا، يقدم مجلس العملة القدرة على التنبؤ وسعر صرف مستقر وتقارب أسعار الفائدة نحو سعر الفائدة للبلد الاحتياطي، وهو ما يعزز التجارة والاستثمار (11).

- بناء المصدقية من خلال غرس الانضباط في الإنفاق الحكومي: ميزة أخرى من نظام مجلس العملة هو أنها يمكن أن تغرس الانضباط على الاقتصاد الكلي وبناء المصدقية، لأن نظام مجلس العملة يعني الحظر الصارم لتمويل العجز الحكومي (12)؛ هذا ينبغي أن يشجع صنع السياسات المالية السليمة، وترك خفض الإنفاق، وزيادة العائدات، أو الإفراض من البنوك المحلية أو الأجنبية كبداية للحكومة؛ مجلس العملة تساعد أيضاً على الحد من الإسراف في الإنفاق الحكومي نظراً لعدم القدرة على الاعتماد على طبع النقود لتمويل العجز. استطراداً، هذا يعني أن الدين يجب أن يبقى ضمن حدود الخدمة.

- مجلس العملة تمنع مشكلة " تضارب الوقت Time-Inconsistency " : هناك ميزة سياسية لمجلس العملة هي أنها من المحتمل أن تكون وسيلة جيدة للتعامل مع ما يسميه الاقتصاديون بـ "مشكلة" تضارب الوقت"، لأنه لا يمكن الدخول في تغييرات تقديرية في عرض النقود، وبالتالي لا يمكن للسلطات أن تهدس المفاجآت النقدية التي يمكن أن لا تكون متناسقة مع الإعلانات السابقة؛ وبالتالي، فإن مجلس النقد يتجنب تآكل المصدقية التي كثيراً ما ترتبط مع السياسة النقدية للبنك المركزي (13).

- بناء الثقة Confidence في القطاع العام: مجلس العملة لديها احتمالات جيدة للحفاظ على الثقة في القطاع العام بشكل عام والأسواق المالية على وجه الخصوص، يجعل أنظمة العملة وسعر الصرف أكثر شفافية، تحكمها قواعد ثابتة، ويمكن التنبؤ بها. وبالتالي تكون في مأمن نسبياً من أزمة المضاربة الناجمة عن المخاوف من تخفيض قيمة العملة. أيضاً، في ظل مجلس العملة، لا تستطيع أن توفر السيولة الزائدة في النظام المصرفي ولذلك المؤسسات المالية يجب أن تكون قادرة على الصمود في وجه آثار الصدمات الخارجية على أسعار الفائدة. قد أضعفت الظروف التاريخية والوضع الاقتصادي في دول (مثل: الجزائر) سمعة السلطات النقدية. في ظل هذه الظروف تعتبر مجالس العملة أداة فعالة لتعزيز السريخ للمصدقية وفرض السياسة المالية السليمة، حيث أن قانون ترتيبات مجلس العملة يحظر تمويل العجز الحكومي أو إنقاذ البنوك من الأزمات التي تواجهها (14).

- مجلس العملة تشجع التجارة والاستثمار: ميزة اقتصادية كبرى أخرى وهي أن مجلس العملة يؤدي إلى استقرار سعر الصرف مما يشجع التجارة والاستثمار الدوليين. وهو يفعل ذلك من خلال القضاء على مخاطر سعر الصرف في هذه المعاملات تحت تعويم أسعار الصرف؛ وهناك العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن التجارة الدولية والاستثمار مصدران هامان للنمو في البلدان النامية، وثمة من يقول أن مجلس العملة يمكن أن يكون له تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي المستدام.

- آلية تعديل المدفوعات: ميزة رئيسية أخرى لترتيب مجلس العملة هو أنه يبيّن آلية لتسوية المدفوعات تلقائياً، هذه الآلية هي تقريباً نفس آلية التسوية المعروفة تحت المعيار الذهبي، استناداً ربما لأقدم نموذج في الاقتصاد الذي يعود لديفيد هيوم David Hume [1752] (1969)، فإذا كان هناك بلد لديه عجز في ميزان المدفوعات، فإن ذلك سيؤدي مع مرور

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر

الوقت إلى انخفاض عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى جذب تدفقات رؤوس الأموال؛ وارتفاع أسعار الفائدة ممارسة الضغوط الانكماشية، والتي بالتأكيد سوف تقلل من الاستيعاب (عوامل الطلب على الإنفاق: الإنفاق الحكومي والاستهلاك والاستثمار)، وبالتالي تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات؛ وإذا كانت الأسعار الداخلية مرنة، فإن الضغط سيكون أقل على الطلب الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الأسعار وجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة، وبالتالي السماح للنتائج الحقيقي بالارتفاع، والعودة مرة أخرى إلى العمالة الكاملة دون حدوث عجز في ميزان المدفوعات (15)؛ ولكن في حالة وجود جمود في الأحمور والتصاق الأسعار، فإن عملية التكيف والتوازن في الحساب الجاري يمكن أن تؤدي إلى مرحلة من الركود المتوسطة الأجل، والتي قد تضع بعض الضغوط على مجلس العملة (16).

رغم هذه الإيجابيات إلا أن لمجلس العملة عدة عيوب، نذكر منها؛ جمود سعر الصرف الاسمي، إذ أن عيوب اعتماد مجلس العملة تتعلق في المقام الأول بفقدان السياسة النقدية التقديرية وفقدان أداة سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، كما أن أسعار الصرف الثابتة وترتيبات مجلس العملة ترتبط بارتفاع قيمة العملة الأجنبية، وفقدان القدرة على المنافسة وتدهور الميزان التجاري والحساب الجاري - ومع ذلك، مع تحركات رؤوس الأموال بشكل كبير، يصبح الارتباط بين انخفاض سعر الصرف والتحسين في الحساب الجاري أكثر مرونة -، إضافة إلى ذلك، إن تأثير انخفاض سعر الصرف على الإيرادات الحقيقية يمكن أن يؤدي إلى تقييد تحفيز نمو صافي الصادرات، هذا التأثير يعتمد على مرونة التدفقات التجارية من حيث الأسعار وردة فعلهم لتبادل تغيرات الأسعار؛ لهذه الأسباب يكون نظام مجلس العملة أكثر ملاءمة للاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة (17).

كما أنها لا تسمح للحكومة لتكون بمثابة مقرض الملاذ الأخير، وتنشأ هذه المشكلة من خلال تحويل ودائع البنوك المحلية خلال الذعر المالي إلى العملة المحلية ثم تبديلها بالعملة الأجنبية؛ وعادة، احتياطات العملة هي أصغر بكثير من الودائع، ولذلك فإن هذا سوف يزيد من حالة الفرع لدى البنوك (18)؛ وقد استخدمت اثنين من أهم الحلول لهذه المشكلة، أحد الحلول هو السماح لانتشار البنوك الأجنبية في القطاعات المصرفية في البلدان التي تتبنى مجلس العملة، الأسباب الكامنة وراء ذلك هو أن الشركات المملوكة للأجانب يمكن أن يكون لها خطوط ائتمان من المؤسسات المصرفية الأصلية الخاصة بها في حالة أزمات السيولة، الحل الآخر هو الحصول على خطوط ائتمان من البنوك المركزية والتجارية الأجنبية، والتي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات المصرفية (19).

قد يكون هناك أيضاً صعوبات معينة لجمع احتياطات كافية عند إعداد مجلس العملة، قد تتحول إلى أن تكون مكلفة للغاية لجمع مثل هذه الكمية الكبيرة من العملات الأجنبية، وبالتالي فإن إمكانية الانتقال إلى مثل هذه السياسة يجب أن تدرس بعناية؛ في بعض الحالات، لم تكن مشكلة على الإطلاق، فعلى سبيل المثال، قبل تبني نظام مجلس العملة في بعض المستعمرات البريطانية كانت هذه الأخيرة تتعامل مع الجنيه، لذلك كان لديهم كل المبالغ اللازمة في اقتصادهم؛ ومع ذلك، من شأنه أن لا يكون الأمر كذلك إذا كان بلد كبير لديه عملته الخاصة يحاول إنشاء مجلس العملة، في هذه الحالة قد يكون شراء الاحتياطات الأولية إشكالية مهمة جداً، وهذا هو أحد الأسباب التي تؤدي إلى إقامة مجالس العملة - معظمها - في البلدان الصغيرة (20).

كما أن واحدة من أهم الحجج الرئيسية ضد مجالس العملة يركز على قواعد هذا النظام، ألا وهو: عدم مرونة مجالس العملة في التعامل مع الصدمات، وهو حدث يتكرر كثيراً في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (21)؛ خاصة فيما يتعلق

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

بالصدمة الخارجية بسبب التغيرات في الأصول الأجنبية، وربما يرجع ذلك إلى تدفق رؤوس الأموال المفاجئ الذي يمكن أن يسبب انكماش مفاجئ في العرض النقدي المحلي (22).

حجة أخرى ضد مجلس العملة وهي التكاليف الكبيرة للتكيف في بيئة يسودها اختلافات مرتفعة في معدلات التضخم مقارنة بالعملة الاحتياطية، والتي يمكن أن تصنف على أنها حالة خاصة من جمود الأسعار؛ إذ أن الزيادة المفرطة في الأسعار المحلية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي التي لا يمكن تصحيحها عن طريق تخفيض القيمة الاسمية؛ ونتيجة لذلك، فإن البلد يعاني خسارة مستمرة للقدرة التنافسية الدولية، والتي لا تتوقف إلا عندما تخففي الاختلافات في التضخم، عملية التضخم قد تكون صعبة نوعاً ما وتسبب تكاليف اجتماعية كبيرة مما يؤدي إلى تقويض الاستدامة السياسية (23).

والجدول رقم (2) يلخص مزايا وعيوب مجلس العملة:

الجدول رقم (2): مزايا وعيوب نظام مجلس العملة

المزايا	العيوب
يساعد على انخفاض معدل التضخم، وتكون معدلات التضخم أيضاً أقل تقبلاً مقارنة مع الأنظمة العائمة: أ- انخفاض معدلات النمو النقدي ب- ارتفاع الطلب على النقود (بسبب: تأثير الثقة) بالنظر إلى معدل النمو النقدي	يمنع السلطات النقدية من تشغيل سياسة نقدية مستقلة: أ- لا خيار لطباعة النقود ب- "الثالوث المستحيل Impossible Trinity"
من الأدلة التجريبية: لمجلس العملة نمو اقتصادي أسرع بالمقارنة مع الأنظمة المربوطة	يحد من قدرة البنك المركزي للقيام بدور مقرض الملاذ الأخير خلال فترة الانكماش الاقتصادي
التزام سياسي أقوى للنظام، في كثير من الأحيان يعكس في قانون البنك المركزي أو تعديل دستوري: أ- ردع هجمات المضاربة ب- انخفاض تكاليف الاقتراض ج- المصدقية العالية	يتعرض للكثير من الأزمات المالية، مثل: أ- أزمة الديون ب- توقف في تدفق رؤوس الأموال ج- الأزمات المصرفية
يولد الانضباط المالي: أ- يحظر التمويل النقدي المباشر من الإنفاق الحكومي (لا طباعة للنقود) ب- تقييد التوسع الائتماني ج- تحسين الرؤية الخارجية وارتفاع تكلفة التخفيض د- الأدلة التجريبية تبين وجود أصغر للعجز المالي	لا يمكن ضبط سعر الصرف استجابة للصدمة الحقيقية. في كثير من الأحيان تكون العملة مبالغ فيها، أو العملة مقومة بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى: أ- تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي ب- الميل إلى تضليل التوازن في التجارة
التأثير على التجارة نتيجة للاستقرار، تأثير مماثل بالنسبة للدول التي تعتمد عملة مشتركة مع بلدان أخرى	تعيق إمكانية تطوير القطاع المالي المحلي
استقرار معدل الصرف، والقدرة على التنبؤ والانضباط القائم على طبيعتها (المعيار الذهبي) الذي يشجع كل من التجارة والاستثمارات	يجفز عدم تطابق العملة في هياكل المحفظة The Portfolio Structures بين (من) الحكومة والقطاع الخاص

Source: Donatas PILINKUS and Andrius SVOLKA and Edverdas Vaclovas BARTKUS: The Role of Currency Board Regime during Economic Crisis, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, N°: 22(4), Kaunas University of Technology, Lithuania, 2011, P 394.

خامساً- الأسباب والخيارات البديلة للخروج من نظام مجلس العملة:

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر

كان الأخذ بمجلس العملة نتيجة لعدم قدرة صانعي السياسات الاقتصادية التعامل مع عدم الاستقرار الحاد في الاقتصاد الكلي، في مثل هذه الظروف كان من المستحيل بناء مؤسسات اقتصاد السوق، هذا ما جعله واحداً من الأنظمة الواضحة والحازمة والشفافة التي قد تجلب آثار الاستقرار، ولاسيما في مجال الأسعار واستقرار العملة.

الخروج من نظام مجلس العملة هو عملية محفوفة بالمخاطر من ناحيتين رئيسيتين: (24)

- سيناريو الخروج غير المدار قد يقوض (حتى قد يلغي) المكتسبات المتراكمة للاستقرار النقدي خلال فترة مجلس العملة، لأنه نظام قائم على قواعد محددة، فإن أي توقع للتغيير أو شكوك حول إستراتيجية للخروج قد يكون لها أثر سلبي قوي؛

- ينبع الخطر الرئيسي من احتمال إعادة إدخال نظام التعويم لسعر الصرف، إن العودة إلى هذا النظام يمكن بسهولة أن ينتج تجاوزات واضطرابات في سعر الصرف، والأسوأ من ذلك أنه يمكن اعتبارها دعوة رسمية لهجوم المضاربين ضد العملة الوطنية، وسوف تولد حتماً تزايد التوقعات والضغط لخفض قيمة العملة.

إن التخلي عن نظام مجلس العملة قد تكون ضرورية للأسباب التالية: (25)

○ الصدمات الخارجية الكبيرة أو الضغوط الداخلية التي لم يعد مجلس العملة قادر على استيعابها، والتي يمكن أن تعكر صفو استقرار العملة؛

○ تباطؤ في جلب المصدقية للنظام المنشأ أو في تشكيل المؤسسات الجديدة؛

○ الانضمام إلى الاتحاد النقدي.

من هذا المنطلق، يمكن الخروج من نظام مجلس العملة بوحدة من الطرق التالية:

☒ الانتقال إلى النظم العائمة: التحرك نحو النظم العائمة قد تكون إستراتيجية مناسبة للخروج، لاسيما إذا كانت العملة من مجلس العملة تتعرض للضغوطات. عندما تكون انحرافات سعر الصرف ليست مرتفعة جداً فإن الدولة لا تريد أن تختار التعويم الحر على الفور، بل ستسمح للعملة بالتعويم ضمن هوامش، والتي سوف تتم تدريجياً توسيعها أو تحويلها إلى أن تختفي تماماً. الخطر الوارد في خطوة التعويم هي خطر فقدان المرساة الاسمية التي يجب أن تقاس بدقة وأخذها بعين الاعتبار. إنه من الأسهل إدارة التعويم ضمن هوامش ضيقة في حالة تأكيد التقديرات الأولية من أن هناك حالة استنزاف.

☒ الانتقال إلى عملة احتياطية جديدة: الخيار التالي هو تغيير العملة الاحتياطية، والهدف هو تحقيق التقدير الفعلي الحقيقي من خلال الارتفاع التدريجي للتقدير الاسمي من العملة الاحتياطية الجديدة مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين. على افتراض أن هذا التحول لن يحدث ضد سعر الصرف التي يحددها السوق (في يوم تنفيذها)، هذا لن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في تدفقات رأس المال، على الرغم من أن التغيرات اللاحقة في هيكل أسعار الفائدة المحلية سيكون لها بعض التأثير. الفائدة من مثل هذا التحول سوف تكون محدودة بسبب الصعوبات من حيث القدرة على التنبؤ باتجاهات سعر الصرف المستقبلية والتأثير على سعر الصرف الحقيقي للعملة الاحتياطية.

☒ إدخال الدولار: التخلي عن مجلس العملة مع إدخال الدولار Dollarization أو الأولة Euroization ، ويجب وضع احتمال فقدان السيادة النقدية بالكامل (26).

☒ العودة إلى نظام البنك المركزي: بالعودة مرة أخرى إلى النظام البنكي المركزي يكون مجلس العملة عبارة عن ترتيب انتقالي قد استنفذ الأهداف الرئيسية له مع تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنقدي. هذا النوع من الخروج يتوافق مع

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

الفهم الضيق لمجلس العملة باعتباره أداة صارمة في تثبيت الاستقرار، لأنه يفترض أنه تمت إزالة أسباب عدم الاستقرار المالي والبلد قادر على تشغيل النظام النقدي مع مجموعة كاملة من آليات التعديل النقدي.

☒ الدخول في اتحاد نقدي: يكون في هذه الحالة مجلس العملة نقطة انطلاق نحو التكامل النقدي، ثم الاتحاد النقدي في نهاية المطاف، وتكون إستراتيجية الخروج أكثر أهمية وتفصيلاً من إستراتيجية الدخول فيه (27).

III. إسقاط شروط تبني نظام مجلس العملة على الاقتصاد الجزائري:

أولاً - معايير اعتماد مجلس العملة:

مما سبق، يتضح أن الهدف الأساسي من إنشاء مجلس العملة هو توفير أساس معقول من الاستقرار النقدي (استقرار سعر الصرف)، وتخفيض معدلات التضخم؛ لضمان هذه المصدقية، يذكر الاقتصادي François GURTNER أنه يجب الوفاء بعشرة معايير قبل اعتماد الدولة لنظام مجلس العملة لكي يكون الأخذ بهذا النظام ناجح، وخصوصاً الشرطين الأولين (28):

1. يجب أن تكون الدولة المرشحة لتبني هذا النظام على استعداد للتخلي عن السياسة النقدية المحلية، وبالتالي يقبل أن تفرض السياسة النقدية للبلد الأجنبي، وقد تكون هذه السياسة في بعض الأحيان غير ملائمة للظروف المحلية، لذلك هناك حاجة إلى دعم سياسي قوي لجعل الربط قابل للحياة.

2. يجب أن يكون لدى الدولة المرشحة كمية كبيرة من الاحتياطيات الدولية لدعم ربط العملة، فمجلس العملة هو الشكل الأكثر تطرفاً من جميع نظم سعر الصرف الثابت، لأن ذلك يعني ضمناً أن الأموال المتداولة تغطي تماماً من قبل الاحتياطيات الدولية.

3. يجب أن يكون لدى الدولة المرشحة قطاع مالي سليم مع الإشراف والتنظيم القوي. ففي ظل مجلس العملة تتقلب أسعار الفائدة وفقاً لاتجاه تدفقات رؤوس الأموال، والتقلبات الكبيرة في بعض الأحيان قد تكون مزعزة للاستقرار إلى حد ما. وبالتالي، يجب أن يكون القطاع المصرفي قادر على مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة المؤقتة دون إثارة موجات من الإفلاس؛ كما أن البنك المركزي يفقد تماماً دوره كمقرض الملاذ الأخير، لذلك فإن البنوك الأجنبية هي، من حيث المبدأ، الأكثر قدرة على الأخذ بهذه المسؤولية.

4. يجب أن يكون لدى الدولة المرشحة عملة مرساة يفضل أن تكون بين العملات الرئيسية الثلاث. في الممارسة العملية، الدورة التجارية في البلاد التي ترغب في ربط عملتها يجب أن ترتبط بشكل وثيق وكبير مع دولة العملة المرساة. إذا كان لا يمكن تحديد عملة مرساة ذات مصداقية، ينبغي للدولة المرشحة اعتماد (أو المحافظة على) نظام سعر صرف أكثر مرونة.

5. وجود إستراتيجية خروج من مجلس العملة، ويجب أن تكون مصممة بعناية، وينبغي من الناحية المثالية أن يتم التخلي عنه خلال الطفرات الاقتصادية عندما تتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وتتحقق الأهداف من حيث الاستقرار. في الممارسة العملية، من الصعب إقناع صانعي السياسات التخلي عن النظام النقدي "الذي يعمل"، خصوصاً عندما يتم تنفيذه بعد نوبات من التضخم؛ وتكون أفضل إستراتيجية للخروج هي اعتماد العملة المرساة كعملة قانونية وطنية وحيدة - الدولار -.

6. يجب أن تكون لدى الدولة المرشحة المرونة الكافية في أسواق العمل، والتي تقوم بإدخال التعديلات نظراً لعدم وجود تقلبات في أسعار الصرف الاسمية، ويشمل ذلك على وجه الخصوص حركة العمالة ومرونة الأجور.

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

7. ينبغي للدولة المرشحة ألا تكون خاضعة لشروط واسعة ومتكررة من الصدمات التجارية، بسبب الحاجة إلى تعديل سعر الصرف الحقيقي الذي يتحقق وبسرعة من خلال انخفاض القيمة الاسمية للعملة. وبالتالي، فإن البلدان التي تعتمد على عدد قليل جداً من السلع في إيراداتها من العملة الأجنبية لا ينبغي لها الشروع في مثل هذه السياسة.
8. يجب أن تتمتع الدولة المرشحة بالانفتاح الاقتصادي أمام التجارة الخارجية. أما الدول ذات نسبة انفتاح منخفضة تجد صعوبة في تعويض ضعف الطلب المحلي خلال زيادة صافي الصادرات، وهذا يعني أيضاً أن الاستهلاك الحقيقي يحتاج للتجارة لتعويض التحولات الكبيرة في رؤوس الأموال.
9. الدولة المرشحة يفضل أن لا يكون لديها ديون خارجية كبيرة، إذ أن هناك حاجة كبيرة إلى تحركات سعر الصرف الحقيقي لتحسين المواقف الخارجية لتلبية ارتفاع مدفوعات خدمة الدين أو غيرها من الصدمات، إضافة إلى مخاوف بشأن الحفاظ على الملاءة المالية الخارجية، فالدولة التي لديها نسبة منخفضة من الدين العام إلى الصادرات هي أفضل استعداداً لمواجهة التقلبات السلبية في القيمة الخارجية لعملة.
10. يجب أن تلتزم الدولة بتحقيق التوازن في الميزانية، ويجب أن تكون سياستها المالية محافظة وينبغي أن تسعى إلى تحقيق الفائض ولو كان قليلاً خلال الدورة التجارية؛ في ظل مجلس العملة، السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتصحيح الاختلالات الخارجية. من الحصافة المالية ملاحظة كلا من المستوى المركزي ومستوى الحكومة المحلية لأن زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى الانهيار المالي مثلما حدث في الأرجنتين.

ثانياً- هل الجزائر على استعداد لتبني مجلس العملة؟:

من أجل تبني الجزائر لنظام مجلس العملة يجب أن نسقط الشروط السابقة على اقتصادها للحكم إن كان من مصلحتها تبني هذا النظام من عدمه، ولكن السؤال المطروح في هذا المقام هو: ما إذا كان ينبغي أن توجد جميع الشروط المسبقة المحددة قبل اعتماد مجلس العملة؟. يوجد قولين متنافسين في هذا الصدد؛ الأول يعتقد أن وجود شروط مسبقة في البلد قبل إدخال مجلس العملة سيحقق المزيد من الفوائد، والآخر يدعي أن مجلس العملة يضع ضغطاً واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور بدون وجود هذه الشروط. هذا وتشير الظروف التي مرت بها العديد من البلدان أنه ليس حاسماً أن تكون لديك هذه الشروط المسبقة، لكن وجودها في بداية أو في مرحلة متقدمة قد تزيد من فرص تحقيق الانتقال السلس. لهذا سوف نناقش ونحلل هذه الشروط ونحاول إسقاطها على الاقتصاد الجزائري، ثم التقييم هل هذا النظام صالح بالنسبة للجزائر أم لا؟.

1. الاستعداد للتخلي عن السياسة النقدية المحلية: إن السياسة النقدية في الجزائر تعاني من الغموض والضبابية في تحديدها، بدء من محددات سعر الصرف وضوابط الإصدار النقدي إلى معدلات التضخم، هذا ما أدى إلى غياب المصدقية والثقة في نظام سعر الصرف.

كما أن الجزائر تصرح في جرائدها الرسمية وإلى صندوق النقد الدولي بأنها تعتمد نظام التعويم المدار في تسيير سعر صرفها، لكن مستوى احتياطياتها ومعدلات التضخم تنافي مع ما هو موجود في النظريات الاقتصادية، ويمكن ملاحظة هذا التناقض لمعدلات التضخم ونظم أسعار الصرف من خلال رؤية الجدول رقم (1) في الملحق، إذ نلاحظ أن الجزائر أثناء تبنيها نظام التثبيت إلى سلة العملات (1993-1985) شهدت معدلات تضخم مرتفعة نسبياً، حيث بلغ متوسط معدل التضخم حوالي 15.70 % . وفي نظام جلسات التثبيت (1995-1994) بلغ متوسط معدل التضخم 29.40 % ، وهي

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

معدلات مرتفعة مقارنة بما سجل في ظل نظام صرف أكثر مرونة (1996-2014) حيث سجل متوسط معدل التضخم 4.64 % .

هذا ما يتناقض مع الدراسات النظرية، التي تقول بأن هناك علاقة قوية بين نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم، فنظام صرف ثابت تكون فيه معدلات تضخم منخفضة مقارنة بأنظمة صرف أكثر مرونة بحيث تكون فيها معدلات تضخم مرتفعة نسبياً. وهذا ما يدل على أن الجزائر لم تعتمد على نظام سعر الصرف لاستهداف التضخم، وإنما قامت بإتباع أدوات أخرى، منها سياسة استهداف الكتلة النقدية. وهناك سبب آخر لهذا التناقض طرح في الآونة الأخيرة وبقوة، ألا وهو: قضية تصنيفات نظم سعر الصرف القائم بحكم القانون de jure (ما يعدون بفعله) وكذا القائم بحكم الواقع de facto (ما يفعلونه)، حيث بينت دراسات الصندوق النقد الدولي في عام 2009 أنه بالفعل هناك دول اقتصادية صاعدة حققت مستويات مرتفعة للتضخم جراء سياسة الربط، في حين أنها حققت مستويات ضعيفة للتضخم أثناء تبنيها لنظام التعويم. والتفسير واضح، وهو استخدام التصنيف بحكم الواقع وبحكم القانون لأنظمة سعر الصرف؛ ففي كل حالة تقريباً يصدر فيها البنك المركزي التزاماً رسمياً بنظام سعر صرف مربوط بعملة أخرى فإنه في الواقع يحافظ على هذا الربط؛ وبعبارة أخرى، فإنه عندما يتعلق الأمر بربط سعر الصرف، فإن الأفعال تطابق الأقوال بصورة دائمة تقريباً؛ والعكس، - الربط بحكم الواقع ولكن دون التزام بحكم القانون - هي الأكثر شيوعاً⁽²⁹⁾.

للتبادر عند هذه النقطة مشكلة بالنسبة للجزائر، ألا وهي: هل هي حقاً تتبع نظام التعويم المدار المصرح به قانوناً؟ إن النتائج المتحصلة عليها من ارتفاع في احتياطات الصرف، وتسجيل هذا التناقض في معدلات التضخم ونظم سعر الصرف المتبعة، يدعوا بلا شك ولا ريب إلى القول بأن الجزائر بعيدة كل البعد على هذا النظام. وخاصة إذا علمنا أن هذا التعويم الموجه يكون بالنسبة للعملة الأجنبية لأهم شركائها التجاريين، وهذا ما يدعو إلى القول بأن الجزائر تتبع نظام صرف مثبت بشكل غير معلن، فعندما يقوم نظام الربط على أساس التعويم المدار الذي لا تعلن فيه السلطات النقدية عن مكونات سلة العملات في تحديده، فإن هذا النظام يتطابق مع نظام الصرف المثبت بسلة من العملات الرئيسية⁽³⁰⁾.

لأسباب السابقة، إضافة إلى ما تواجهه الجزائر اليوم من أزمة الانخفاض الشديد لأسعار النفط وتدهور سعر صرف عملتها والتآكل المرعب لمستوى احتياطياتها فإنه نجد أنفسنا ننصح السلطات الجزائرية بالتخلي عن النظام القائم (قبل أن يصبح هذا التغيير أمراً واقعاً) أيّاً كان (التثبيت إلى سلة عملات أو التعويم المدار) والأخذ بنظام مجلس العملة الذي من شأنه أن يعيد الثقة والمصدقية في نظام سعر الصرف.

2. الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات الدولية لدعم ربط العملة: كما تتحدد سياسة الصرف الملائمة أيضاً بمدى حجم الاحتياطيات الدولية المتوفرة، مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى، فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطيات، كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاحتلال ميزان المدفوعات، وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطيات أو الاقتراض من أسواق رأس المال، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة، سوف يجبر السلطة النقدية على إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن في أغلب الأحيان إجراء تغييرات مفاجئة وجوهريّة في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، ولذلك يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، حيث تحل التغيرات الطفيفة والمستمرة في سعر الصرف في ظل هذا النظام محل التغيرات الحادة والمفاجئة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة⁽³¹⁾.

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) الموجود في الملحق أن الجزائر لديها احتياطات كبيرة جداً، مما يدعم تبنيتها أحد الأنظمة الثابتة، التي من بينها نظام مجلس العملة.

فالجزائر كانت تحتل المراتب الأولى عالمياً من حيث مخزون احتياطات الصرف بـ 162.221 مليار دولار عام 2010، لترتفع إلى 182.224 و 190.661 مليار دولار خلال سنوات 2011 و 2012 على التوالي، لتصل في عام 2013 إلى 194.012 مليار دولار، هذه الزيادات في الاحتياطي كانت من الواضح نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إذ سجل سعر البرميل 80.015 و 112.943 و 111.045 و 109.550 في السنوات الماضية على التوالي.

لكن ما لبثت هذه الزيادات أن اتجهت إلى النقصان في الستين الأخيرتين، حيث سجلت الاحتياطات 178.938 مليار دولار عام 2014، ثم 143 مليار دولار مع نهاية 2015 أي انخفاض بنسبة 20.08 %، وهذا يعني فقدان أكثر من 35 مليار دولار في سنة واحدة، وبتاريخ 05 جوان 2016 صرح الوزير الأول عبد المالك سلال لدى افتتاح أشغال الثلاثية بالجزائر أن احتياطات الصرف تبلغ 136.9 مليار دولار، أي انخفاض بنسبة 4.26 % مقارنة بعام 2015 وهذا يعني فقدان أكثر من 6 مليار دولار خلال أقل من سداسي، بمعدل مليار دولار شهرياً، وذلك بسبب التراجع المعتبر لأسعار النفط وصادرات المحروقات وكذا الارتفاع السريع للواردات التي بدأت تتراجع ولكن بوتيرة بطيئة.

في ظل هذه الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري والتدهور المستمر للاحتياطات والتوقعات بنفاذه خلال 30 شهراً مع الصرامة في الإنفاق بحسب تصريحات وزير المالية السابق عبد الرحمان بن خالفة والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فإنه يجب على الجزائر الإسراع بتطبيق نظام مجلس العملة قبل تآكل الاحتياطات للخروج من هذه الأزمة، لأن مجلس العملة سوف يوفر أولاً مناخاً جيداً لملائم لجلب الاستثمار الأجنبي، ثانياً غرس الانضباط في الاقتصاد الكلي إذ أن نظام مجلس العملة يعني الحظر الصارم لتمويل العجز الحكومي أو توفير الائتمان للقطاع المصرفي، وكذا تواجد عملة قوية (الأورو أو الدولار) في الاقتصاد من شأنه أن يبعث الطمأنينة لدى المستثمرين ويعيد الثقة والمصادقية في القطاع العام بشكل عام والأسواق المالية على وجه الخصوص، يجعل أنظمة العملة وسعر الصرف أكثر شفافية تحكمها قواعد ثابتة ويمكن التنبؤ بها.

3. قطاع مالي سليم مع الإشراف والتنظيم القوي: في حالة مجلس العملة فإن البنك المركزي يفقد تماماً دوره كـمقرض الملاذ الأخير، لذلك فإنه يجب أن يكون القطاع المالي (القطاع المصرفي والأسواق المالية) سليم من أجل مواجهة مخاطر ارتفاع الفائدة وحالات الإفلاس.

3-1- القطاع المصرفي: تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينيات من القرن الماضي بصور قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 الصادر في: 14/04/1990) والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتاً.

ففي عام 2001 كان هناك 6 بنوك عمومية و 12 خاصة، لم تتغير هذه التركيبة كثيراً بعد أربعة عشرة سنة، فلو نلاحظ هيكل النظام المصرفي في الجزائر بنهاية 2014 نجده يتكون من 29 مصرفاً ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة تتوزع كما يلي: (32)

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛

- 13 مصرفاً خاصاً برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛

- 03 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان عموميتان؛

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

- 05 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛

- تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية. نلاحظ من خلال الهيكل السابقة أن حوالي نصف الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من مصارف خاصة، إلا أن المصارف العمومية مازالت تواصل هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة. ففي نهاية ديسمبر 2014 بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1113 وكالة، و 325 وكالة للمصارف الخاصة، و 87 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1099 و 313 و 87 على التوالي في نهاية 2013، تغطي شبكة المصارف العمومية كل الولايات، بينما طورت المصارف الخاصة شبكتها أساساً في الشمال⁽³³⁾.

إن سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية بكل ما تحمله تلك البنوك من سلبيات ورواسب النظام الاشتراكي أو المخطط، كتخلف أنظمة الدفع، وبطء معالجة ملفات القروض خاصة تلك المطلوبة من القطاع الخاص، ومنح القروض لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية تنموية... إلخ، جعلت من هذه الملامح الطابع العام للنظام المصرفي الجزائري أمام ضعف المنافسة من البنوك الخاصة والأجنبية⁽³⁴⁾.

كما أن المقترض الأساسي من البنوك العمومية في الجزائر هو القطاع العمومي. إضافة إلى فشل وإفلاس تجارب بعض البنوك الخاصة التي ساد الاعتقاد أنها كانت ناجحة (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA) وهذه الوضعية راجعة أساساً إلى التسيير السيئ للبنوك وإلى عدم قدرة المؤسسات العمومية من إرجاع ديونها وتسديدها وبالتالي تعرض البنوك إلى نسبة كبيرة من القروض المتعثرة. رغم هذا فإن النظام البنكي يظهر مستقر نتيجة الدعم غير المشروط والكلبي للسلطات العمومية للبنوك والمؤسسات العمومية⁽³⁵⁾.

إن إدخال نظام مجلس العملة في الجزائر سوف يقضي على تمويل العجز في البنوك العمومية (التي أصبحت عبارة على شبائك لدفع الأموال) من قبل بنك الجزائر، وهذا ما قد يؤدي إلى إفلاس البعض منها، لتكون النتيجة الحتمية وهي إما خصوصية هذه البنوك، أو السماح بزيادة انتشار البنوك الخاصة والأجنبية في القطاع المصرفي، أو الحصول على خطوط ائتمان من البنوك المركزية والتجارية الأجنبية، والتي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات المصرفية.

حقيقة، أنه عند إدخال مجلس العملة سوف تواجه بعض البنوك العمومية صعوبات في التكيف مع الواقع الجديد على المدى القريب، ولكن مباشرة بعد تخطي هذه الأزمة سوف يصبح هناك جهاز مصرفي قوي يعتمد على مؤسساته في تمويل العجز، كما أن هذا يؤدي إلى سعي البنوك لاستثمار أموالها بمشاريع تنموية حقيقية مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وخلق جو تنافسي بين البنوك مما يؤدي إلى السرعة في تقديم الخدمات وتطوير أنظمة الدفع وسرعة في دراسة الملفات... إلخ.

3-2- الأسواق المالية: أما فيما يخص الأسواق المالية، فإنه كلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من الأصول المالية الأجنبية كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم، حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن المعاملات الجارية، هذا إلى جانب التكاليف والصعوبات التي قد تتلقاها السلطات النقدية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف. أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل رأس المال المحلي مع الأسواق المالية

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

الدولية حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على المستوى الدولي وتفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأسمالية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت⁽³⁶⁾.

وتستخدم نسبة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى مجموع الأصول للبنوك كمقياس لحركة رؤوس الأموال وتحديد درجة التكامل بين الأسواق المالية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على درجة عالية للتكامل مع الأسواق العالمية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) الموجود في الملحق بأن الأصول الأجنبية تمثل نسبة صغيرة جداً من إجمالي الأصول، مما يعني أنه ليس هناك حركة لرؤوس الأموال أو تكامل أو انفتاح للأسواق المالية للبنوك التجارية الجزائرية على الخارج، وبالتالي فإن أفضل نظام يجب أن تتبعه الجزائر هو أحد أنظمة سعر الصرف الثابتة، الذي يعد مجلس العملة أحد أفضل خياراتها.

4. الاختيار الصحيح للعملة المرصاة: إن من أهم الخطوات في طريق تبني مجلس العملة وهو الاختيار الملائم للعملة المرصاة، التي يشترط أن تكون من بين العملات الرئيسية الثلاثة للدولة التي تريد الأخذ بهذا النظام؛ والجزائر من خلال الجدول رقم (4) الموجود في الملحق نجد أن المبادلات التجارية تقوم في المقام الأول مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول لها منذ عشرة سنوات بنسبة تقارب 53% من الواردات الجزائرية و 54% من صادراتها، إضافة إلى السبب السابق فإن هناك العديد من الاتفاقيات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال توسيع وزيادة الاستثمارات الأوروبية بالجزائر خصوصاً فيما يخص مجال الميكانيك، كما أن هناك تعامل كبير من طرف الجزائريين بعملة الاتحاد الأوروبي، وتواجدها بشكل كبير حتى في تعاملاتهم اليومية، وخصوصاً ادخار أموالهم بهذه العملة في ظل تآكل وانخفاض الدينار الجزائري الذي لم يعد يصلح استخدامه كمخزن للقيمة، لهذا فإن عملة الربط التي يجب أن تأخذ بها الجزائر هي عملة الاتحاد الأوروبي: "الأورو"، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض حدة التقلبات النقدية والائتمانية واختفاء تقلبات أسعار الصرف والشفافية في المعاملات، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وزيادة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

5. وجود إستراتيجية خروج من مجلس العملة: في حالة أخذ الجزائر بنظام مجلس العملة فإن أمامها خيارين للخروج من هذا النظام: الخيار الأول يتمثل في تبني نظام الأولة الكاملة Full Euroization مع وضع احتمال فقدان السيادة النقدية بالكامل ورسوم سك العملة Seigniorage. لكنها سوف تستفيد من إيجابيات الأولة القانونية الكاملة وهي تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية العالم ويصبح الاندماج أكثر سهولة، ومن ثم تزداد صعوبة انعزال النظام المالي المحلي عن بقية العالم، فالأولة تسمح بإقامة أساس قوي لقطاع مالي سليم مما يساعد على تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد، وتعتمد هذه الحجة على أن الأولة تعتبر تغيراً مؤسسياً لا رجعة فيه للوصول إلى معدل تضخم منخفض وإرساء المصدقية بشأن المالية العامة، وتحقيق الشفافية⁽³⁷⁾.

أما الخيار الثاني هو العودة إلى نظام الربط بسلة من العملات، حيث تعكس العملات الشركاء التجاريين الرئيسيين (خاصة الأورو والدولار). فمن حيث المبدأ على الأقل، قد يساعد هذا الإجراء على تأمين الدولة ضد تقلبات أسعار الصرف للعملات المختلفة، كما من شأنه عزلها إلى حد كبير عن الاضطرابات التي تحدث في التنافس التجاري، والنتج، والتضخم الناشئ من التقلبات العشوائية في أسعار صرف العملات الرئيسية الأخرى، ولكن المشاكل التنفيذية التي تحول دون الربط إلى سلة عملات عديدة وتتسم بالصعوبة، إذ يجب أن تكون الأوزان المستخدمة في حساب السلة معلومة

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

للجميع، وهو عكس الأسلوب التقليدي الذي تفضله البنوك المركزية في إدارة مثل هذه السلال، وهناك دائماً حاجة لتغيير الأوزان استجابة لحدوث تعديلات هيكلية، كما أن المستثمرين الأجانب يواجهون ظروف عدم التأكد حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على توقع القيمة الخارجية للعملة مما يعوق تدفق رؤوس الأموال إليها، والسؤال المطروح في هذا المقام هو: من الذي سيقوم بهذا وطبقاً لأي معايير؟ خاصة أنه من السهل أن يصبح التلاعب بالأوزان أمراً عشوائياً حتى لو قامت به بنوك مركزية مستقلة ومحترمة⁽³⁸⁾.

6. المرونة الكافية في أسواق العمل: إن سوق العمل اليوم في الجزائر يواجه ثلاثة تحديات قد تؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية محتملة، يمكن حصرها في ما يلي: تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجساً بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة وهذا ما دفع منظمة العمل الدولية (ILO: International Labour Organization) سنة 2000 إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق، تحدي الديناميكية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات اجتثاثه التي لم تعط أية نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة إلى تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية⁽³⁹⁾.

كما أن لوائح العمل في الجزائر تتسم بالجمود والمفرطة والصارمة، الأمر الذي يؤدي إلى شلل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة، وزيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإفناق على الإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة، وصعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات مما يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية، وإمكانية التحايل من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أو من خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي⁽⁴⁰⁾.

إذا ما تم إدخال نظام مجلس العملة في الجزائر فإنه سيؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية الكلية، التي من بينها التحكم في الكتلة النقدية وضمان الاستقرار في الأسعار وتحقيق كل من الزيادة في النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات والعدالة في توزيع الدخل؛ والوصول إلى حالة العمالة الكاملة وذلك من خلال الأخذ بتوصيات الدكتور شقريب عيسى⁽⁴¹⁾ الذي اقترح التأثير على جانب الطلب على العمل قبل العرض، وذلك من خلال تركيز جهد السلطات على خلق مناصب شغل عن طريق التسريع في عملية الخوصصة حتى تقلص من دور قطاع الإدارة، وأيضاً عليها تقديم امتيازات جبائية للعاملين في قطاع الفلاحة للحد من ظاهرة العمالة غير المصرح بها وأن تكثف من برامجها الداعمة لهذا القطاع على غرار البرنامج الوطني للتنمية الريفية، كما يجب على القطاع العمومي أن يتبنى سياسة أجور تكون مبنية على المردودية لا على الشهادات حتى يقلص من الأثر السلبي للأجور على الطلب على العمل، وكذا حماية اليد العاملة المحلية بحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية وهذا بفرض سياسات حمائية للصناعات الناشئة والمحلية.

7- عدم الخضوع لشروط واسعة ومتكررة من الصدمات التجارية: المعايير الأكثر شيوعاً التي اقترحتها النظريات الاقتصادية لتحديد نظام سعر الصرف الأمثل هو الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في مواجهة الصدمات الحقيقية أو الاسمية، وكانت وجهة النظر التقليدية على اختيار نظام سعر الصرف المرنة مفيدة لاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي في مواجهة الصدمات الداخلية أو الخارجية الحقيقية (مثل شروط التقلبات التجارية) أو الصدمات الاسمية الخارجية (مثل زيادة في التضخم لدى شريك تجاري)، وأسعار الصرف الثابتة هي أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في رد فعل على الصدمات الاسمية المحلية (مثل التغيرات في الطلب على النقود)، ومن الناحية المثالية، نظام سعر

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

الصرف المختار ينبغي أن يسفر على الاستقرار الخارجي والاستقرار الداخلي (التضخم المنخفض)، واستقرار الميزانية العمومية، والقدرة التنافسية الدولية، ومصداقية السياسة النقدية، وتكاليف المعاملات منخفضة (42).

برؤية الجدول رقم (5) الموجود في الملحق نجد أن الجزائر تعتمد بنسبة 95% من صادراتها على النفط، في حين أن الصادرات غير النفطية لم تتجاوز نسبة 5%، كما أن أسعار النفط عرفت تذبذبات شديدة في الأربعة سنوات الأخيرة، مما أثر في إجمالي الصادرات، هذا ما يضع الجزائر في صدمات خارجية متكررة وذلك كلما انخفضت أو ارتفعت أسعار البترول، ولقد تعرضت بالفعل لأزمات اقتصادية ابتداء من أزمة 1986 وأزمة 1998 وأزمة 2008 إلى الأزمة الاقتصادية الحالية، لهذا فإن النظم المرنة تكون أفضل بالنسبة لها.

ولكن الاقتصاد الجزائري يتعرض إلى صدمات داخلية وذلك بسبب تدهور سعر صرف الدينار الذي يعاني من فقدان الثقة، وكذا تآكل الاحتياطيات وارتفاع معدلات التضخم، ولأجل جذب المصدقية والاستقرار الكلي والمالي فإن على الجزائر الأخذ بأنظمة سعر الصرف الثابتة، الذي يعد مجلس العملة أحد أفضل خياراتها.

لو نلاحظ المعطيات الاقتصادية الحالية سوف نجد أن الجزائر تستهدف من خلال سياستها إلى استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم ومحاولة جذب المصدقية إلى الدينار، لهذا فإن الأخذ بنظام مجلس العملة يكون أفضل خياراتها، على أن تكون هناك دراسات معمقة من أجل رؤية تأثير هذا النظام في الحد من الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

8- الانفتاح الاقتصادي أمام التجارة الخارجية: يعد الانفتاح ظاهرة اقتصادية تواجه صعوبة كبيرة في تحديدها أو قياس مقدارها، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدول؛ لكن كثيراً ما يستخدم نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس أهمية المعاملات الدولية المتعلقة بالمعاملات المحلية، ويتم احتساب الانفتاح في كل بلد بأنه نسبة متوسط إجمالي التجارة (أي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغالباً ما تسمى هذه النسبة بنسبة الانفتاح التجاري، على الرغم من أن مصطلح "الانفتاح" قد يكون مضلل إلى حد ما لأن النسبة المنخفضة لا تعني بالضرورة ارتفاع الحواجز (التعريف الجمركية أو غير الجمركية) أمام التجارة الخارجية، ولكن قد يكون راجعاً إلى عوامل أخرى، مثل حجم الاقتصاد والبعد الجغرافي عن الشركاء التجاريين المحتملين (43).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يمكن أن يعبر عنه أيضاً بأنه نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر كل من Jeffrey SACHS and Andrew WARNER مؤشر الانفتاح مقياس ثنائي، إذ يصنف الدول المغلقة إذا كانت تفي بأي من المعايير الخمسة التالية: (44)

1. الحواجز غير الجمركية (NTBs) تغطي 40% أو أكثر من التجارة؛

2. متوسط معدلات الرسوم الجمركية 40% أو أكثر؛

3. انخفاض قيمة سعر الصرف في السوق السوداء Black Market بنسبة 20% أو أكثر بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، في متوسط 10 سنوات تقريباً؛

4. النظام الاقتصادي الاشتراكي؛

5. احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

تلعب درجة الانفتاح دوراً مهماً في تحديد أنظمة الصرف الملائمة للدول، فحسب نظرية منطقة العملة المثلى Optimum Currency Areas (OCA) التي وضعت من طرف MUNDELL (1961) and McKinnon (1963) and (1969)

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

Kenen فإن الموقع الجغرافي والروابط التجارية، وحجم وانفتاح الاقتصاد، والصدمات الحقيقية هي المحددات الرئيسية لنظام سعر الصرف، لهذا يتم تقييم المكتسبات في مجال التجارة والرفاهية من استقرار سعر الصرف مقابل الفوائد من المرونة في سعر الصرف التي تعمل على امتصاص الصدمات؛ بما أن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تيسير التجارة، فإن الدول التي لديها انفتاح اقتصادي كبير تميل إلى تبني أنظمة أسعار الصرف الثابتة (الدولة والاتحاد النقدي ومجلس العملة)، ويفضل ربط سعر الصرف أيضاً في الاقتصاديات الصغيرة، لأن البلدان الصغيرة تميل إلى زيادة حجم التجارة الدولية؛ وأخيراً، فإن التركيز الجغرافي للتجارة في بلد ما يفضل له ربط عملته بشريكه التجاري الرئيسي (45).

من خلال الجدول رقم (6) الموجود في الملحق نلاحظ بأن الجزائر لديها انفتاح تجاري نسبي على العالم الخارجي، وهذا الانفتاح يرجع أساساً لارتفاع الصادرات والواردات للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وليس التنوع في الصادرات. كما أن الجزائر لديها على الأقل خاصيتين من خصائص الاقتصاديات المغلقة، فالصادرات الجزائرية محتكرة بنسبة 99% إلى الدولة، والمؤسسات الجزائرية أغلبيتها تابعة للقطاع العمومي، ولهذا فإن الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصاديات المغلقة في كثير من التقارير الدولية والدراسات والأبحاث الوطنية، وبالتالي يجب على الجزائر الأخذ بنظام مجلس العملة الذي سوف يجذب الاستثمارات والتجارة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي.

9- عدم وجود ديون خارجية كبيرة: إن الدول التي لديها مديونية مرتفعة يجب عليها اختيار النظم العائمة، وذلك من أجل مواجهة الصدمات الخارجية، أما في حالة وجود مديونية صغيرة وكانت الدولة تريد جذب المصدقية واستقرار الأسعار لنظامها فإن عليها اختيار أحد أنظمة الصرف الثابتة، كما أن وجود الدين الخارجي يميل إلى تقويض المصدقية، وذلك عن طريق زيادة الإغراء للتخلي عن ربط العملة عند وجود الصدمات الخارجية المواتية لذلك، ونتيجة لهذا يكون الربط أقل جاذبية (46).

وسوف نعتمد في حساب ثقل المديونية على مؤشرين رئيسيين يستخدمهما البنك الدولي في تقاريره، الأول هو نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين، أما المؤشر الثاني هو نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (47).

وتعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة The Critical Value ، وتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين (إجمالي الدين الخارجي) إلى الصادرات 220% أو إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 80% ، وتصنف ذات مديونية متوسطة إذا وصل المؤشر الأول إلى 132% و 48% للمؤشر الثاني، أما إذا كان معدل المؤشرين أقل من القيم الأخيرة فتصنف الدولة ذات مديونية بسيطة (48).

من خلال الجدول رقم (6) الموجود في الملحق نلاحظ بأن الجزائر لديها ديون صغيرة جداً في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي خلصها من هذه الأزمة، وهذا ما يدعم تبنيها لنظام مجلس العملة، وعليها الإسراع في اتخاذ هذا القرار قبل أن تعود لحالة المديونية خصوصاً في ظل التنبؤ بأن أسعار النفط التي تعتمد عليها في صادراتها بنسبة 95% سوف تبقى في مستويات متدنية إلى غاية نهاية 2017.

10- تحقيق التوازن في الميزانية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) الموجود في الملحق عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة العجز في عام 2009، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر البترول، والزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ في سنة 2012 حوالي 718.8 مليار دينار.

لقد تم تمويل العجز من سنة 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (وهي أقل من 1 % من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة، إذ سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية بالمساهمة في تحصيل المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة⁽⁴⁹⁾.

ليتواصل هذا العجز إذ بلغ 1261.2 مليار دينار عام 2014 ليتم تمويله عن طريق صندوق ضبط الموارد، حيث تم سحب 1155 مليار دينار، أي 20.8 % من قيمة الصندوق عند نهاية 2013.

ولقد سجلت الخزينة العمومية الجزائرية عجزاً قياسياً غير مسبوق بنهاية فيفري الماضي، ليصل إلى نحو 1.4 ترليون دينار (14 مليار دولار)، مقابل 413 مليار دينار (4.5 مليارات دولار) بنهاية نفس الشهر من العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 240 %، وأرجعت وزارة المالية، في تقرير لها، العجز إلى ارتفاع غير متوقع للنفقات الفعلية للميزانية، مما جعلها تسحب من صندوق ضبط الإيرادات 665.67 مليار دينار خلال الشهرين الأوليين من هذه السنة. وفي ظل استمرار انخفاض أسعار البترول فإن صمود صندوق ضبط الإيرادات لن يدوم كثيراً إذا استمر العجز في الميزان التجاري، الذي سيؤثر سلباً على الخزينة العمومية، حيث كان يحوي أكثر من 77 مليار دولار في 2014، واليوم به 9 مليارات دولار فقط.

ويتوقع مصطفى مقيدهش نائب رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 30 مليار دولار بنهاية هذا العام، مما يعني عدم قدرة صندوق ضبط الموارد على تمويل هذا العجز، مما يؤدي بنا إلى التأكيد على ضرورة الإسراع في تبني نظام مجلس العملة قبل أن يصبح هذا الشرط غير متحقق.

IV. النتائج:

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- لتبني نظام مجلس العملة في الجزائر يجب أن يكون هناك إرادة سياسية واقتصادية، خصوصاً في ظل البحث عن تنويع الصادرات، قبل أن يكون هذا التغيير أمراً واقعياً.
- 2- تعتبر الجزائر من الدول الأولى في الاحتفاظ باحتياطيات سعر الصرف، لكن ما لبث هذا الاحتياطي أن بدأ بالتآكل نتيجة انخفاض أسعار النفط، لهذا يجب عليها تبني نظام مجلس العملة في أقرب وقت قبل نفاذ الاحتياطي وربما التوجه إلى المديونية.
- 3- إن تبني نظام مجلس العملة في الجزائر من شأنه أن يخلق مؤسسات وبنوك قوية اقتصادياً، الأمر الذي سوف يدعم الاستثمار والتجارة وبالتالي النمو الاقتصادي.
- 4- إن العملة المرساة الأفضل بالنسبة للجزائر هي عملة الاتحاد الأوروبي: "الأورو".
- 5- في حالة خروج الجزائر من مجلس العملة فإن لديها خيارين: إما الأولرة الكاملة أو الرجوع إلى نظام سلة العملات.
- 6- إن إدخال نظام مجلس العملة في الجزائر سيؤدي إلى تغيير السياسات الاقتصادية الكلية، التي من بينها التحكم في الكتلة النقدية وضمان الاستقرار في الأسعار وتحقيق كل من الزيادة في النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات والوصول إلى حالة العمالة الكاملة.

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

7- في ظل التوجهات الجديدة لتنويع الصادرات فإن الجزائر بإمكانها تفادي الصدمات الخارجية الناتجة عن تذبذبات أسعار النفط، ومن شأن تبني نظام مجلس العملة أن يساهم في هذا التوجه، وذلك من خلال جذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق نوع من الثقة في القطاع العمومي بشكل عام وفي الأسواق المالية بشكل خاص بفضل الاستقرار في الأسعار ومعدلات التضخم.

8- تعتبر الجزائر من الدول المغلقة تجارياً، وذلك بسبب خوف الكثير من المستثمرين الأجانب من نظام استثمارها، كما أن القطاع العمومي مهيمناً بنسبة كبيرة على التجارة، ومن شأن تبني نظام مجلس العملة أن يفتح آفاق جديدة للبلاد، وقطع هيمنة المحروقات على صادرات الجزائر.

9- إن الديون تعتبر في أضعف مستوياتها، ولكن لو تبقى أسعار النفط على هذا المستوى فإن الجزائر سوف تعود إليها، لهذا يجب الإسراع لتبني نظام مجلس العملة مادام هذا الشرط متحقق.

10- لقد سجل رصيد الميزانية في السنوات الأخيرة مستويات سلبية بسبب ارتفاع النفقات العامة، وتم تغطيتها بصندوق ضبط الموارد، وفي حالة استمرار انخفاض أسعار النفط فإن الصندوق أيضاً سوف ينضب، وبالتالي وجب المضي قدماً لإدخال نظام مجلس العملة الذي من شأنه أن يعيد التوازن إلى الميزانية العامة.

V. الخلاصة:

لإعادة الثقة والمصدقية في نظام سعر الصرف بالجزائر يجب عليها تبني نظام مجلس العملة، خصوصاً في ظل وجود احتياطات صرف كبيرة ومدىونية متدنية وتوازن في الميزانية العامة، وتوجهات عامة لتنويع الصادرات.

أما في ما يخص الشروط غير المتحققة فإن مجلس العملة سوف يضع ضغطاً واقعياً على تبني سياسات مماثلة على الفور تؤدي إلى تحقيقها، إذ من شأن إدخال نظام مجلس العملة أن يساهم في الانفتاح الاقتصادي وذلك من خلال جذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق مؤسسات وبنوك قوية وذلك من خلال الانضباط المالي الذي يفرضه هذا النظام من عدم تمويل العجز الحكومي أو المصرفي، كما يفرض الانضباط على الإنفاق الحكومي والإصدار النقدي مما يساهم في تقليص النفقات العامة وتخفيض مستويات الأسعار والتضخم، ويجنب أيضاً الصدمات الخارجية لأسعار النفط لأنه سوف يساهم في تنويع الصادرات، وذلك من خلال المصدقية التي سوف يفرضها هذا النظام.

وفي حالة الفشل بعد الأخذ بهذا النظام فإن البدائل له إما الأولة الكاملة أو الرجوع لنظام سلة العملات، مع الأخذ بتقييم إيجابيات وسلبيات كل نظام. وفي الأخير إن على الجزائر الإسراع في اتخاذ هذا القرار قبل فقدان الثقة في جميع القطاعات العامة والخاصة، خصوصاً في ظل تدهور أسعار النفط وأسعار صرف الدينار الجزائري والتآكل السريع للاحتياطات التي قد تؤدي بالرجوع إلى المديونية.

- الهوامش والمراجع:

(1) International Monetary Fund: Exchange Rate Arrangements and Anchors of Monetary Policy as of 31 December 2001, Annual Report 2002, Washington, 2002, P 117.

(2) Steve HANKE and Kurt SCHULER: Currency Boards for Latin America, Proceedings of a Conference on Currency Substitution and Currency Board, Edited by Nissan LIVIATAN, The World Bank, World Bank discussion papers 207, Washington, 1993, P 14.

(3) Nikola FABRIS and Gojko RODIĆ: The Efficiency of the Currency Board Arrangement, Journal of Central Banking Theory and Practice, Volume 2, Issue 1, Central bank of Montenegro, Montenegro, 2013, P 160.

(4) Iikka KORHONEN: Currency Boards in the Baltic Countries: What have we learned?, Bank of Finland Institute for Economies in Transition (BOFIT), No. 6, Helsinki, Finland, 1999, P 11.

(5) Nikola FABRIS and Gojko RODIĆ: The Efficiency of the Currency Board Arrangement, Op-Cit, P 161.

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التعويم المدار في الجزائر

- (6) Novak KONDIĆ and Borivoje D. KRUŠKOVIĆ: Unemployment Gap in the Currency Board Regime, Journal of Central Banking Theory and Practice, Volume 2, issue 3, Central bank of Montenegro, Montenegro, 2013, P 73.
- (7) Gustavo FERRO: Currency Board: From Stabilization to Full Dollarization? The Argentine Experience, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 15353, August 2001, P 2.
- (8) Steve H. HANKE and Kurt SCHULER: Currency Boards and Currency Convertibility, Cato Journal, Vol. 12, No. 3, Washington, Winter 1993, P 695.
- (9) Ibid: P 697.
- (10) Steve H. HANKE: Currency Boards, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 579, January 2002, P 92.
- (11) Saleh SHARIF: Currency Board Arrangements: Analysis and Perspective, An Honours essay submitted to Carleton University in fulfillment of the requirements for the course ECON 4908, as credit toward the degree of Bachelor of Arts with Honours in Economics, Department of Economics, Carleton University, Ottawa, Canada, 04 May 2004, P P 25-26.
- (12) John WILLIAMSON: What Role for Currency Boards?, The Institute for International Economics, Washington, 1995, P 15.
- (13) Marc LABONTE and Gail MAKINEN: A Currency Board as an Alternative to a Central Bank, Congressional Research Service, Order Code RL31093, Washington, 26 May 2004, P P 10-11.
- (14) Saleh SHARIF: Currency Board Arrangements: Analysis and Perspective, Op-Cit, P 27.
- (15) John WILLIAMSON: What Role for Currency Boards?, Op-Cit, P 17.
- (16) Oliver GRIMM: Monetary and Fiscal Policies in Currency Board Systems and Monetary Unions, Inaugural Dissertation for obtaining the dignity of a doctor economics, Faculty Ruprecht Karls, Universität Heidelberg, Heidelberg, Germany, January 2007, P P 11-12.
- (17) Novak KONDIĆ and Borivoje D. KRUŠKOVIĆ: Unemployment Gap in the Currency Board Regime, Op-Cit, P P 76-77.
- (18) Allan H. MELTZER: The Benefits and Costs of Currency Boards, Cato Journal, Vol. 12, No. 3, Washington, Winter 1993, P 709.
- (19) Dimiter IALNAZOV and Nikolay NENOVSKY: The Currency Board and Bulgaria's Accession to the European Monetary Union, The Kyoto University Economic Review, Vol.70, No.1/2, March 2002, P 40.
- (20) Yavor ATANASOV and Dimitar VALCHANOV: Currency Board as an Exchange Rate Arrangement: The Bulgarian Experience, Thesis Intro for a Master's degree in Finance and International Business, Aarhus School of Business, Aarhus, Denmark, August 2011, P 16.
- (21) Kathrin BERENSMANN: Monetary Policy under Currency Board Arrangements: A Necessary Flexibility for Transition Countries?, Wurzburg Economic Papers N. 44, German Development Institute, German, December 2003, P 1.
- (22) Rasa DALE: Currency Boards, Review of Economies in Transition, No. 3, Bank of Finland, Finland, 1997, P 30.
- (23) Axel JOCHEM: Currency Board and Crawling Peg, Intereconomics, Volume 33, Issue 6, Review of European Economic Policy, Hamburg, German, November/ December 1998, P 291.
- (24) Roumen AVRAMOV: Exit Strategies From Currency Board Arrangements, Article at the Seminar on Currency Boards – Experience and Prospects, Organized by Bank of Estonia, Tallinn, Estonia, 5-6 May 2000, P 2.
- (25) Jelena GALIC: Does the currency board regime provide an exit strategy: example of the transition economy in the process of EU/EMU accession, Journal of Central Banking Theory and Practice, Volume 1, Issue 1, Central bank of Montenegro, Montenegro, 2012, P 64.
- (26) Ibid: P P 64-65.
- (27) Roumen AVRAMOV: Exit Strategies From Currency Board Arrangements, Op-Cit, P 2.
- (28) François J. GURTNER: Why Did Argentina's Currency Board Collapse?, The World Economy, Volume 27, Issue 5, John Wiley & Sons Ltd, Manhattan, USA, 2004, P P 680-681.
- (29) أتيش غوش وجونانان أوستري: اختيار نظام سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2009، ص 39.
- (30) بشرى قطوش: الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص 114.
- (31) محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص 386-387.
- (32) Banque d'Algérie: Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P P 73-74.
- (33) Ibid: P 74.
- (34) سليمان ناصر و آدم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص 16.
- (35) سمير آيت يحي: تطبيق مجلس العملة كنظام صرف للجزائر، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015، ص 277.
- (36) محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 383-384.

إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبدل لنظام التعويم المدار في الجزائر

- (37) أندرو بيرغ و إدواردو بوريتزين: *الدولة الكاملة (المزاي والعيوب)*، قضايا اقتصادية، العدد 24، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2000، ص 10.
- (38) أندريا فيلاسكو: *أسعار الصرف في الأسواق الناشئة: التعويم نحو المستقبل*، في كتاب: *السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف*، تحرير: إيلانا كاردوزو وأحمد جلال، ترجمة: أسعد حليم وآخرون، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2004، ص 26.
- (39) محمد صايب ميزات: *بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة*، مجلة إنسانيات، العدد 55-56، 2012، انظر إلى الموقع التالي: <http://insaniyat.revues.org/13490>
- تم الاطلاع بتاريخ: 2016/06/11 على الساعة 11:30 .
- (40) مولاي لخضر عبد الرزاق: *تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011*، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص 198.
- (41) شقيب عيسى: *النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر*، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، جامعة حسينية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، 2011، ص 73.
- (42) Middle East and Central Asia Department: *The GCC Monetary Union—Choice of Exchange Rate Regime*, International Monetary Fund, Washington, August 2008, P 12.
- (43) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): *OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2011*, OECD Publishing, Paris, 2011, P 176.
- (44) Jeffrey SACHS and Andrew WARNER: *Economic Reforms and the Process of Global Integration*, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 26, Issue 1, Washington, 1995, P 22.
- (45) Agnieszka MARKIEWICZ: *Choice of exchange rate regime in transition economies: An empirical analysis*, Journal of Comparative Economics, Vol. 34, Issue 1, Belgium, 2006, P P 488-489.
- (46) Michael BLEANEY and Gulcin OZKAN: *The structure of public debt and the choice of exchange rate regime*, Canadian Journal of Economics, Vol 44, N 1, Montreal, Canada, 2011, P P 337-338.
- (47) World Bank: *International Debt Statistics 2016*, Washington, 2016, P 162.
- (48) بلقاسم العباس: *إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 07.*
- (49) Banque d'Algérie: *Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie*, Octobre 2014, P 69.